

البطاقة الصحافية تشعل الخلاف بين وكالة الأنباء المغربية ومجلس الصحافة

ونوه أن الناخبين والمرشحين لانتخابات المجلس الوطني للصحافة، يمارسون ذلك كاشخاص، وليس كمؤسسات، وهذا واضح في المادة 5 من القانون المحدث للمجلس، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع لا علاقة له بمنح البطاقة المهنية، التي ينص القانون أنها تمنح لمن تتوفر فيهم الشروط القانونية، حيث لا تمنح البطاقة للمؤسسات، بل للصحافيين، ولا دخل لأي إدارة في الموضوع، إذ تنص المادة 6 من النظام الأساسي للصحافيين المهنيين، أنه "تسلم بطاقة الصحافة المهنية من لدن المجلس الوطني للصحافة بناء على طلب من المعني بالأمر".

كما أن هذا القانون لا يميز بين صحافيين القطاع الخاص وصحافيين القطاع العام.

وأشار إلى أن 61 صحافيا من صحافيين الوكالة، تسلموا بطاقات الصحافة المنوحة من قبل المجلس، عام 2020، حيث تقدموا بملفاتهم طبقا لما تنص عليه النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ورأى أنه كان بإمكان صحافيين الوكالة الذين مازالوا لم يستلموا بطاقة الصحافة المهنية التي يسلمها المجلس وفق القانون، الحصول عليها منذ أن أعلن المجلس عن تلقي الطلبات، بتاريخ 10 من نوفمبر 2019، وما زال الأجل مفتوحا.

وطالبت الوكالة الرسمية، بتعديل القوانين التي تؤسس للمجلس الوطني للصحافة، وخصوصا المرسوم الذي يحدد شروط منح البطاقة. من جهته، عبّر المجلس الوطني للصحافة، عن أسفه للإجراء الذي اتخذته الوكالة، وقال في بيان أصدره الثلاثاء إن وكالة المغرب العربي للأنباء عمّمت بيانا، أعلنت فيه أنها ستصدر بطاقة للصحافة، بديلة عن تلك التي يسلمها المجلس الوطني للصحافة.

وكالة المغرب العربي للأنباء تطالب بتعديل القوانين التي تؤسس للمجلس الوطني للصحافة

واعتبر المجلس أن هذا خرق قانوني وأنه من الضروري توضيح الأمور للرأي العام.

وأضاف أن المجلس يمنح البطاقة طبقا لرسوم صادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 من مارس 2019، ويطبق هذا المرسوم ما ينص عليه القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، والقانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

الرباط - احتدم الخلاف بين وكالة المغرب العربي للأنباء والمجلس الوطني للصحافة، بعد أن أعلنت الوكالة إطلاق بطاقتها الصحافية المهنية الخاصة بها "في إطار التعبئة الوطنية الحيوية ضد فيروس كورونا المستجد، بسبب عدم منح المجلس لصحافيين الوكالة البطاقة الصحافية".

وأصدرت الوكالة، بيانا رسميا شديد اللهجة الإثنين، قالت فيه "لا يمكن فرض الشروط التي وضعها المجلس الوطني للصحافة، الهيئة غير الدستورية، والذي لا تتمتع فيه وكالة المغرب العربي للأنباء لا بصفة ناخب ولا بصفة منتخب لمنح بطاقة الصحافة، على صحافيين المرفق العام الذين يخضعون لقانون الوظيفة العمومية والنظام الأساسي لوكالة المغرب العربي للأنباء طبقا للفصل 3 من قانون الصحافيين المهنيين". وأضافت أنه "أمام هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة التي تعيشها البلاد، سيكون من اللازم مسؤولية عدم تزويد صحافيين وكالة المغرب العربي للأنباء بطاقة صحافة مهنية تمكنهم من أداء مهنتهم". وأوضحت وكالة الأنباء أنه "في انتظار تعديل القوانين التي تؤسس لهذا المجلس الوطني للصحافة، وخصوصا المرسوم الذي يحدد شروط منح البطاقة، ستكون بطاقة الصحافة المهنية لوكالة المغرب العربي للأنباء هي المعتمدة بالنسبة إلى صحافيين الوكالة بدل أي بطاقة أخرى".



الصحف تتناقل ما تقولوه الحكومة فقط

الإعلام العراقي نسخة مكررة من البيانات الحكومية بلا تدقيق

الجيش الإلكتروني تنشط مع اعتماد الجمهور على مواقع التواصل كمصدر للمعلومات

وتقديمه بطريقة بسيطة وواضحة إلى الجمهور.

وتعتبر أن ما ورد في هذه البيانات حقيقة وواقع دون بذل أي جهد للتأكد من مضمونها ومدى مطابقتها مع الوقائع عبر استقصاء مصادر مختلفة أو حتى مقارنتها مع البيانات الصادرة سابقا من ذات المؤسسة، إذ غالبا ما يلاحظ التباين والتناقض في البيانات الرسمية وكذلك التهويل والإشارة إلى إنجازات مفترضة كأحد مهام المكاتب الإعلامية التابعة للمؤسسات الرسمية.

ولا يقتصر الأمر فقط على المؤسسات والجهات الرسمية، إذ تنقل وسائل الإعلام البيانات الصادرة عن الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية بشكل كامل رغم تضمنها اتهامات أو معلومات ضد أشخاص، دون محاولة عرض وجهة نظر الأطراف الأخرى المعنية والغائبة في هذه البيانات، كما أن وسائل الإعلام وقعت في فخ سرد الآراء والتحليلات بشكل واسع بدلا من المعلومة، وهو ما شجّع المسؤولين والسياسيين على سرد وتسريب معلومات غير صحيحة لإبرازهم مسبقا أن وسائل الإعلام لن تتحقق أو تطالب بأدلة وقرائن حول تصريحاتهم.

وبسبب هذه السياسة فقدت وسائل الإعلام المحلية مكانتها وصدقيتها بين الجمهور كمصدر أول للمعلومات، وتحول الجمهور إلى مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار لأن الصفحات العامة والمدوّنين يدركون جيدا ما يبحث عن الجمهور ويركز على نقل الأخبار المهمة فقط.

في المقابل فإن ظاهرة التحول إلى مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار شجّع الجيوش الإلكترونية على كشف الحقائق للجمهور في العراق إلى أن 90 في المئة من وسائل الإعلام المحلية تعتمد في محتواها الإخباري اليومي على البيانات الصادرة من المؤسسات الرسمية والحزبية والشخصيات السياسية بنسبة 80 في المئة، فيما 20 في المئة فقط من هذا المحتوى يعتمد على تقارير خاصة وتصريحات حصرية بها.

وتتخذ أغلب وسائل الإعلام المحلية مبدأ أساسيا في عملها يستند على الكم لا النوع، عبر السعي إلى نشر أكبر قدر من الأخبار، وبسبب ضعف إنتاج المحتوى الخاص والحصري، فإنها تجد البيانات الرسمية مادة دسمة لتحقيق هذا المبدأ الذي يتناقض مع مبادئ الصحافة والإعلام القائمة على كشف الحقائق للجمهور وتوضيحها لا القيام بدور ساعي بريد من المؤسسات الرسمية إلى الجمهور.

وإلى جانب ذلك، فإن وسائل الإعلام في وسائل الإعلام إلى حد أنها تتناقل البيانات الرسمية الجامدة والروتينية التي تعتمد طريقة في صياغة الخبر مغايرة تماما مع متطلبات الصحافة، وتعيد نشرها في مواقعها الإلكترونية كما وردت من المصدر، من دون إعادة تحريرها من جديد والتقاط المهّم منها فقط أو على الأقل إبرازها مهمة.

تحولت وسائل الإعلام العراقية إلى مجرد ناقل للبيانات الرسمية الجامدة والروتينية وتنشرها كما وردت من المصدر من دون حتى إعادة تحريرها، وبسبب هذه السياسة فقدت وسائل الإعلام المحلية مكانتها وصدقيتها بين الجمهور كمصدر أول للمعلومات، وتحول الجمهور إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

بغداد - تتناقل وسائل الإعلام العراقية منذ سنوات تلفزيونية وصحف ومواقع ووكالات إخبارية بشكل يومي كصاهاة من البيانات الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرسمية إلى جانب تصريحات مسؤولين وسياسيين، ويتم سردها دون التحقق من المعلومات الواردة فيها، أو التحقق من الأطراف المعنية بهذه القضية.

وتسعت ظاهرة تناقل البيانات من دون إعادة تحريرها وصياغتها وتقديمها إلى الجمهور بطريقة صحافية محترفة، إضافة إلى عدم مطابقة التغطيات الصحافية والإعلامية للبيانات والتصريحات الرسمية مع الواقع ومقارنتها مع الإحصاءات والبيانات الموثوقة لنفس الجهات، وفق ما أكد "بيت الإعلام العراقي".

وأوضح التقرير أن أغلب وسائل الإعلام تتناقل هذه البيانات الرسمية وتعيد نشرها على مواقعها الإلكترونية بذات الصياغة والعناوين الصادرة عن مصدرها من المؤسسات الرسمية، بطريقة دفعت الجمهور إلى عدم التفاعل والرغبة في متابعة وسائل الإعلام، وتحولت إلى مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات وهو يتسكّل ظاهرة خطيرة بسبب التعرض لظاهرة الأخبار المزيفة والجيوش الإلكترونية في توجيه الرأي العام نحو مسارات معينة لأهداف مختلفة، بينما تخلت وسائل الإعلام عن دورها الحقيقي في إيصال المعلومات الدقيقة.

ويرى صحافيون أن حملة القمع والهجمات التي تعرّض لها الصحافيون ووسائل الإعلام المحلية بسبب التغطيات ونقل الاحتجاجات التي اندلعت في الأشهر الأخيرة، كانت إحدى الأسباب الهامة التي دفعت وسائل الإعلام للالتزام بالبيانات والمعلومات الحكومية.

كما يواجه الصحافيون الاستقصائيون تحديات كبيرة من قبل الحكومة والأحزاب السياسية عند تناولهم قضايا فساد، لهذا باتوا يجزمون عن التقصي والبحث، ويلتزمون بالرقابة الذاتية.

وكان آخر هؤلاء الصحافيين حسن صباح مراسل وكالة بغداد اليوم الإخبارية الذي احتجزته استخبارات البصرة الجمعة، على خلفية نشره تقارير عن قضايا فساد وتلاعب بالعقارات في المحافظة.

وذكر صباح لجمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق أنه وأثناء زيارته إلى عمله في الوكالة، قامت قوة من استخبارات المحافظة، باحتجازه في مركز شرطة (المرد) لمدة خمس ساعات،



وكالة الأنباء لا تعترف بمجلس الصحافة

صحف أميركية تناشد الصين عدم طرد مراسليها

وعبر "نادي المراسلين الأجانب في الصين" عن أسفه لأن الصحافيين أصبحوا في وضع يهدد في مواجهة بين القوتين الكبريين، وقال إن "الصحافيين يقومون بتوفير العالم الذي نعيش فيه، وبهذا الإجراء تفرّض الصين التعتيم على نفسها".

رسالة وجهتها وول ستريت جورنال ونيويورك تايمز وواشنطن بوست تناشد الصين إبعادها عن الخلافات السياسية

وقالت صحيفتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز، وعدد من البرلمانيين الأميركيين، إن الإعلان الصيني "مؤسف خصوصا في أوج أزمة صحية عالمية تبدو فيها المعلومات مهمة أكثر من أي وقت مضى".

واكدت بكين أن الطرد كان رداً على "القمع بدوافع سياسية" في قرار الحكومة الأميركية لتصنيف المؤسسات الإعلامية الحكومية الصينية على أنها "بعثات أجنبية" وتطبيق ضوابط أكثر صرامة عليها.

لكن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو اعتبر أن "الأميريين مختلفان"، مؤكداً أن إجراءات واشنطن تستهدف "أعضاء وسائل للادعاية الإعلامية الصينية"، ودعا الصين إلى "التراجع" عن قرارات الطرد التي "تمنع العالم من معرفة ما يحدث فعليا داخل البلاد".

الحكومتين الصينية والأميركية، وأن طرد صحافيهما جاء في وقت حرج حيث يواجه العالم وباء الفيروس التاجي "كوفيد-19"، وفق ما ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية في تقرير الثلاثاء.

وقالت الرسالة "نحث الحكومة الصينية بشدة على التراجع عن قرارها بإجبار الأميركيين العاملين في منظماتنا الإخبارية على مغادرة البلاد، إضافة إلى تخفيف القمع المتزايد على المنظمات الإخبارية المستقلة التي سبقت هذا الإجراء".

وأضافت أن "وسائل الإعلام هي ضحية جانبية في نزاع دبلوماسي بين الحكومتين الصينية والأميركية، وتهدد بحرمان العالم من المعلومات الهامة في لحظة محفوفة بالمخاطر".

وأعلنت الصين، الأسبوع الماضي، أنها أعطت صحافيين أميركيين من نيويورك تايمز وواشنطن بوست وول ستريت جورنال ومجلة تايم وإذاعة صوت أميركا، مهلة 10 أيام لمغادرة بكين. وكان ثلاثة مراسلين لصحيفة وول ستريت جورنال طردوا في نهاية فبراير الماضي، لكن سلسلة العقوبات الجديدة تشكل تحديا، الإجراء الأكثر صرامة الذي تتخذه السلطات الصينية ضد وسائل الإعلام الأجنبية.

وبررت الصين هذه الإجراءات بأنها رداً انتقامي على القواعد الجديدة التي فرضتها إدارة دونالد ترامب على الصحافيين الصينيين، التي كان من بينها قصر عددهم على 100 مراسل من خمسة مناقذ إعلامية تديرها الدولة. وكان لدى هذه المناقذ 160 مراسلا في المجمل، ما يعني أن 60 منهم سيغادرون إلى الصين.

واشنطن - وجهت صحف وول ستريت جورنال ونيويورك تايمز وواشنطن بوست رسالة مفتوحة للحكومة الصينية، تناشدها التراجع عن قرار طرد مراسليها.

وجاء ذلك على خلفية إصدار الحكومة الصينية قرارا بطرد ما لا يقل عن 13 صحافيا من خمس وسائل إعلام رئيسية أميركية في الصين رداً على ما قالت الحكومة إنه "قمع غير مبرر" للصحافيين الصينيين في الولايات المتحدة.

وجاء في رسالة الصحف الأميركية، الثلاثاء، أن وسائل الإعلام أصبحت ضحية النزاع الدبلوماسي بين الحكومتين الصينية والأميركية، وتهدد بحرمان العالم من المعلومات الهامة في لحظة محفوفة بالمخاطر.



الصحف تدفع فاتورة السياسة